حصدت الجائزة من «غلوبل فاينانس» العالمية لعام 2026

«الوطني للثروات» الأفضل بالخدمات المصرفية الخاصة

الجائزة تبرهن على الاحترافية العالية للمجموعة وقدرتها على تقديم حلول مبتكرة في سوق شديد التنافسية

رئيس الخدمات المصرفية الخاصة ـ الكويت في «الوطني للثروات» فادي شويري خلال تسلمه الجائزة

حققت مجموعة الوطني للثروات، التابعة لبنك الكويت الوطني، إنجازا جديدا يعزز مكانتها الريادية في قطاع إدارة الثروات، بعد فوزها بجائزة «أفضل بنك في الخدمات المصرفية الخاصة على مستوى الكويت لعام 2026»، ضمن الجوائز السنوية المرموقة التي تمنحها مجلة غلوبل فاينانس العالمية لأبرز المؤسسات المالية حول العالم.

ويعد هذا التتويج شهادة واضحة على الاحترافية العالية التي تتمتع بها مجموعة «الوطني للثروات» وقدرتها على تقديم حلول مالية متكاملة تلبي احتياجات العملاء من أصحاب الثروات في سوق شديد التنافسية.

واستندت لجنة التحكيم إلى معايير دقيقة لإعلان الفائز بهذه الجائزة، شملت الأداء المالي القوي خلال فترة التقييم التي امتدت من 1 يوليو 2024 حتى 30 يونيو 2025، والنمو في الأصول المدارة، وجودة الخدمات الاستشارية المقدمة، إلى جانب تقديم حلول مالية واستثمارية مبتكرة وتجربة رقمية متقدمة تضمن أعلى مستويات الخصوصية والأمان.

وتستند قوة «الوطني للثروات» إلى مكانتها كإحدى أهم الركائز الاستراتيجية داخل مجموعة بنك الكويت الوطني، أكبر المؤسسات المالية في الكويت، وإحدى أبرز الكيانات المصرفية في الشرق الأوسط، ما يمنحها قاعدة صلبة وخبرة واسعة في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، إلى جانب بصمة جغرافية تشمل 9 مدن في 5 دول مختلفة، مما يعزز قدرتها على خدمة قاعدة متنوعة من العملاء من ذوي الملاءة المالية العالية عبر نطاق جغرافي واسع.

ولا تسعى «الوطني للثروات» لتعزيز ثروات عملائها فحسب، بل تهدف لتكون الخيار الأول والموثوق في مجال إدارة الثروات مع السعي إلى بناء إرث للعملاء يدوم لأجيال متعاقبة، وذلك عبر اتباعها نهجا يركز على إيجاد الحلول المخصصة التي تتناسب مع الاحتياجات الفردية لكل عميل، بما يلبي الأهداف المالية الفريدة للأفراد والمؤسسات من ذوي الملاءة المالية العالية.

ويتميز نهج «الوطني للثروات» بتركيزه على بناء استراتيجيات مصممة خصيصا لكل عميل بما يتوافق مع أهدافه المالية الفردية، مع الحرص على السعي لتحقيق أفضل العوائد الممكنة من خلال إدارة فعالة للمخاطر، بما يهدف إلى استدامة الثروة وتعزيزها عبر الأجيال. كما تقدم مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية الخاصة التي تلبي احتياجات العملاء من ذوي الملاءة المالية العالية.

ويأتي هذا التتويج العالمي ليجدد التأكيد على قدرة «الوطني للثروات» على مواكبة التطورات المتسارعة في عالم إدارة الثروات، وتقديم تجربة مصرفية عالية الجودة تعكس التزامها بخدمة عملائها بعناية واحترافية. كما يجسد هذا الإنجاز ثقة المؤسسات الدولية في أداء المجموعة، ويعزز مكانتها كشريك موثوق وقادر على صياغة حلول مبتكرة تستشرف المستقبل وتدعم السعي لتحقيق الأهداف المالية طويلة الأجل للعملاء.

تجدر الإشارة إلى أن مجلة غلوبل فاينانس، التي تأسست في نيويورك عام 1987، تعد واحدة من أكثر المجلات المتخصصة تأثيرا في مجالي الاقتصاد والتمويل، حيث تصل إلى أكثر من 50 ألفا من كبار التنفيذيين وصناع القرار في 188 دولة حول العالم.

وتتميز المجلة باستبياناتها السنوية الشاملة التي تقيس مستويات الابتكار والربحية في البنوك والمؤسسات المالية، لتحديد الأفضل إقليميا وعالميا استنادا إلى منهجية دقيقة معترف بها في القطاع المالي.

412,71 مليون دينار «سيولة نقدية» بنهاية 2025.. و3,67 مليارات دينار إجمالي حقوق المساهمين

5 مليارات دينار موجودات 65 شركة استثمارية

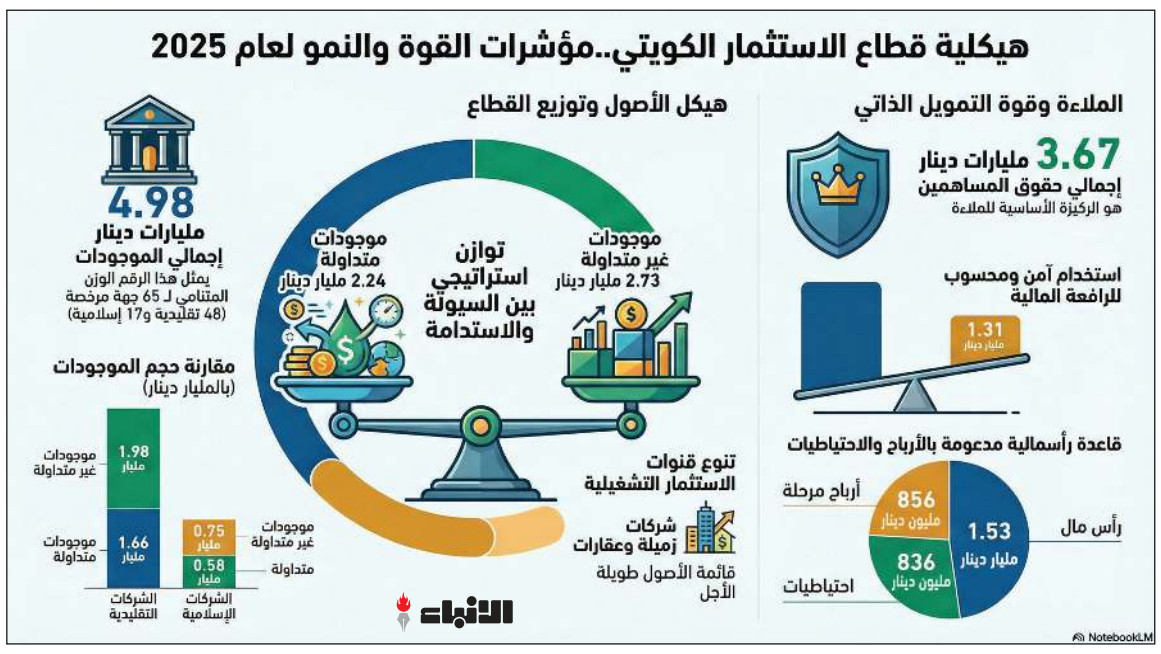

أحمد مغربي

كشفت بيانات مالية عن أن شركات الاستثمار الخاضعة لإشراف هيئة أسواق المال أنهى عام 2025 بهيكل مالي متماسك، مدعوما بقاعدة موجودات قوية وحقوق مساهمين مرتفعة، ما يعكس تطورا نوعيا في دور هذا القطاع داخل منظومة سوق المال الكويتي، وبلغ إجمالي عدد الأشخاص المرخص لهم 65 جهة، تضم 48 شركة تقليدية و17 شركة إسلامية، بإجمالي موجودات وصل إلى 4,98 مليارات دينار كما في 31 ديسمبر 2025، في مؤشر واضح على الوزن المتنامي للقطاع خارج الإطار المصرفي التقليدي.

وعلى صعيد الموجودات المتداولة، سجل قطاع الأشخاص المرخص لهم (عدا البنوك) إجمالي 2,24 مليار دينار، استحوذت الشركات التقليدية على النصيب الأكبر منها بقيمة 1,66 مليار دينار، مقابل 580,49 مليون دينار للشركات الإسلامية.

ويعكس هذا المستوى المرتفع من الموجودات المتداولة وفرة في السيولة وقابلية عالية للتحرك، حيث تصدرت الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بقيمة 954,74 مليون دينار، ما يدل على نشاط مكثف في إدارة المحافظ والأدوات المالية المدرجة، كما بلغ النقد والنقد المعادل 412,71 مليون دينار، وودائع لأجل متداولة 322,01 مليون دينار، إضافة إلى تسهيلات ائتمانية متداولة بقيمة 125,48 مليون دينار، ومدينين تجاريين وأرصدة مدينة أخرى عند 271,12 مليون دينار، بما يعكس تنوع مصادر السيولة وقنوات التشغيل قصيرة الأجل.

في المقابل، بلغت الموجودات غير المتداولة 2,73 مليار دينار، موزعة بواقع 1,98 مليار دينار لدى الشركات التقليدية و756,14 مليون دينار لدى الشركات الإسلامية، ما يؤكد أن القطاع لا يعتمد فقط على السيولة السريعة، بل يبني ثقله الحقيقي في الاستثمارات طويلة الأجل، وتصدر هذا البند الاستثمار في الشركات الزميلة بقيمة 689,87 مليون دينار، إلى جانب الاستثمارات العقارية التي بلغت 530,81 مليون دينار، ما يعكس توجها واضحا نحو أصول مستقرة العائد، كما شملت الموجودات غير المتداولة ممتلكات وآلات ومعدات بقيمة 237,14 مليون دينار، وموجودات غير ملموسة بلغت 126,22 مليون دينار، إضافة إلى الشهرة وحقوق الاستخدام ونقد محتجز، وهي عناصر تعكس توسعا تشغيليا ومؤسسيا يتجاوز النشاط الاستثماري البحت.

أما حقوق المساهمين فقد شكلت الركيزة الأساسية للملاءة المالية، إذ بلغ إجماليها 3,67 مليارات دينار، منها 2,7 مليار دينار للشركات التقليدية و964,43 مليون دينار للشركات الإسلامية، وجاء هذا المستوى مدعوما برؤوس أموال مصدرة بلغت 1,53 مليار دينار، واحتياطيات عند 836,56 مليون دينار، وأرباح مرحلة بقيمة 856,98 مليون دينار، إلى جانب حصص غير مسيطرة بلغت 351,87 مليون دينار، ما يعكس قدرة الشركات على تعزيز حقوق الملكية وتمويل النمو دون الاعتماد المفرط على الاقتراض.

وفيما يتعلق بالمطلوبات، بلغ إجماليها 1,311 مليار دينار، موزعة بين 708,11 ملايين دينار مطلوبات متداولة و603,15 ملايين دينار مطلوبات غير متداولة، واستحوذت القروض بشقيها المتداول وغير المتداول على الحصة الأكبر بقيمة إجمالية بلغت 919,01 مليون دينار، في حين توزعت بقية المطلوبات على دائنين تجاريين، ومطلوبات تأجير، ومخصصات مزايا موظفين، ومطلوبات أخرى. ويشير هذا الهيكل إلى استخدام محسوب للرافعة المالية، ضمن مستويات آمنة لا تشكل ضغطا على الاستقرار المالي للقطاع.

وتؤكد مطابقة إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين مع إجمالي الموجودات عند 4,98 مليارات دينار قوة القوائم المالية وتكاملها، بما يعكس التزاما بالمعايير الرقابية والتنظيمية.

وتظهر بيانات نهاية 2025 أن قطاع الأشخاص المرخص لهم رسخ موقعه كأحد الأعمدة الرئيسة لسوق المال الكويتي، مستندا إلى توازن واضح بين السيولة والاستثمار طويل الأجل، وقاعدة رأسمالية قوية، وإدارة منضبطة للالتزامات، وهو ما يضعه في موقع مؤهل للعب دور أكبر في تعميق السوق وتنويع القنوات الاستثمارية خلال المرحلة المقبلة.

تبدأ غداً الأربعاء بالتعاون مع «كسوة».. وبالتزامن مع الأعياد الوطنية

«الخليج» يطلق حملة وطنية لجمع الملابس والمنسوجات

في إطار جهوده المتواصلة في مجال الاستدامة والمسؤولية المجتمعية، وبالتعاون مع جمعية «كسوة» وعدد من الجمعيات الخيرية، أعلن بنك الخليج عن إطلاق حملة وطنية لجمع الملابس والمنسوجات والأقمشة القابلة لإعادة التدوير، وذلك غدا (الأربعاء) الموافق 25 فبراير الجاري، تزامنا مع الاحتفال بالأعياد الوطنية للكويت وحلول شهر رمضان المبارك، مما يعكس القيم الإنسانية الراسخة في المجتمع الكويتي، ويعزز ثقافة العطاء والتكافل والمسؤولية المشتركة.

وتنطلق الحملة في المقر الرئيسي لبنك الخليج اعتبارا من الساعة 12:00 منتصف الليل يوم 25 فبراير، ضمن حملته الرمضانية «عوايدنا دوم تجمعنا»، وامتدادا للرسالة الإنسانية التي يحملها إعلانه الرمضاني «قطعة مني»، بما يؤكد تكامل رسالته الإعلامية مع مبادراته الميدانية ذات الأثر المجتمعي المستدام.

وتهدف الحملة إلى تحقيق أثر إنساني وبيئي في آن واحد، من خلال جمع الملابس والبطانيات وأغطية الأسرة والمناشف وغيرها من المستلزمات النسيجية الأساسية، وتوجيهها لدعم الأسر المتعففة والفئات المحتاجة، إلى جانب الاستفادة من المواد القابلة لإعادة التدوير بما يخدم العمل الخيري ويعزز مفاهيم الاستدامة.

وسيتم توزيع الملابس والمنسوجات الجديدة والصالحة للاستخدام على المحتاجين، فيما سيتم إعادة تدوير المواد الأخرى بصورة مسؤولة، وتخصيص عوائدها لدعم عدد من الجمعيات الخيرية. كما ستخضع جميع التبرعات لعمليات تنظيف وفرز وتصنيف وتنظيم، بالتعاون مع جهات متخصصة من مزودي الخدمات، ووفق أعلى المعايير المعتمدة، بما يضمن الحفاظ على جودة التبرعات وكرامة المستفيدين وتعظيم أثر المبادرة.

كما يسعى بنك الخليج، من خلال هذه المبادرة، إلى تسجيل رقم قياسي بالتعاون مع موسوعة غينيس للأرقام القياسية، لتصبح أكبر حملة عطاء في العالم، في خطوة تعكس طموحه إلى ترسيخ ثقافة العطاء المؤسسي وتحفيز المجتمع على المشاركة الفاعلة في المبادرات التطوعية ذات الأثر المستدام.

وفي هذا الإطار، يتبرع بنك الخليج بجميع الأغراض المستخدمة في إعلانه الرمضاني «قطعة مني» لصالح حملة التبرعات، تأكيدا على التزامه بترجمة رسالته الإعلامية إلى مبادرات عملية تخدم المجتمع وتعزز مصداقيته المؤسسية.

إعلان
دعوة لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية
لمساهمي شركة المزايا القابضة ش.م.ك.ع (قابضة)

يسر مجلس إدارة شركة المزايا القابضة ش.م.ك.ع دعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 وذلك يوم الاثنين الموافق 2026/03/16 الساعة 11:30 صباحاً، ويكون حضور الاجتماع للسادة المساهمين والتصويت على قرارات الجمعية العامة بالاختيار بين أحد طريقتين إما من خلال الحضور والتصويت الالكتروني وفق دليل السياسات والإجراءات للجمعيات العامة من خلال الأنظمة الالكترونية الصادر عن الشركة الكويتية للمقاصة وكذا تعليمات الجهات الرقابية، أو من خلال الحضور والتصويت المباشر بمقر الشركة الكائن بمنطقة المرقاب قطعة (3) شارع خالد بن الوليد -قسيمة (2) - برج المزايا رقم (1) الدور (22) لمناقشة جدول الأعمال المبين ادناه، ولا يجوز للمساهم الجمع أو المزج - بأي شكل- بين طريقتي الحضور فإما يكون عن طريق الحضور الالكتروني أو يكون عن طريق الحضور المباشر.

" جدول أعمال الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 "

1) مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليه.
2) تلاوة كل من تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليهما.
3) مناقشة تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن نتائج البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليه.
4) مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليها.
5) استعراض أية مخالفات رصدتها الجهة/الجهات الرقابية وأي عقوبات صدرت نتيجة لتلك المخالفات ونتج عنها تطبيق جزاءات (مالية وغير مالية) على الشركة (إن وجدت)
6) استعراض تقرير التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والتعاملات التي ستتم خلال السنة المالية التي ستنتهي في 2026/12/31 والموافقة عليه واعتماده.
7) مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع ارباح عن السنة المنتهية في 2025/12/31 على مساهمي الشركة توزع كأسهم منحة مجانية من أسهم الخزينة بنسبة 2.5 % على المساهمين المقيدين في سجلات الشركة كما في يوم الاستحقاق كل بنسبة ما يملكه من أسهم دون أن يترتب على ذلك زيادة في رأس مال الشركة أو زيادة في عدد الأسهم المصدرة، ويستحق هذه الأسهم المساهمون المقيدون في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له يوم الخميس الموافق 2026/04/23 ويتم توزيعها بتاريخ 2026/04/30، مع تفويض مجلس الإدارة بتعديل الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم والتصرف بما يراه مناسباً في كسور الأسهم.
8) مناقشة تفويض مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية (نصف أو ربع سنوية)، وتفويض مجلس الإدارة في تحديد نسبة التوزيع، على ان يكون التوزيع من أرباح حقيقية، ووفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وألا يمس هذا التوزيع رأس المال المدفوع للشركة.
9) مناقشة اقتراح توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31.
10) مناقشة الموافقة على الترخيص لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضاء مجلس الإدارة، أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين متنافستين أو أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة، أو أن يتجر لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة عن سنة 2026، وذلك وفقا لنص المادة 197 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ووفقا لنص المادة 20 من النظام الأساسي.
11) مناقشة الموافقة على الترخيص لمن له ممثل في مجلس الإدارة أو لرئيس أو لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية أو أزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الثانية أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والتصرفات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها عن سنة 2026، وذلك وفقا لنص المادة 199 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ووفقا لأحكام المواد (4/7، 5/7، 6/7) للقاعدة السادسة من الفصل السابع من الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.
12) مناقشة الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقا لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
13) مناقشة الموافقة على استقطاع نسبة قدرها 10% من الأرباح الصافية لصالح الاحتياطي الإجباري للشركة وفقا لنص المادة 222 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016.
14) مناقشة الموافقة على عدم استقطاع أي نسبة من الأرباح الصافية لصالح الاحتياطي الاختياري للشركة وفقا لنص المادة 225 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016.
15) مناقشة إخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والادارية عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31.
16) مناقشة الموافقة على اعتماد بند المسئولية الاجتماعية في البيانات المالية للسنة المالية التي ستنتهي في 2026/12/31 بمبلغ قدره 40,000 د.ك (أربعون ألف دينار كويتي).
17) مناقشة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية التي ستنتهي في 2026/12/31، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه، على أن يكون مراقب الحسابات من ضمن المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقب الحسابات.

كما نسترعى انتباه السادة المساهمين أنه في حال عدم توافر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة هذا الاجتماع، سوف يعقد اجتماع ثان للجمعية العامة العادية في ذات المكان ولذات جدول الأعمال، وذلك يوم الاثنين الموافق 2026/03/30 الساعة 11:00 صباحاً، وتعتبر هذه الدعوة سارية على الاجتماع الثاني الذي يكون صحيحا أياً كان عدد الحاضرين.
يرجى من السادة المساهمين الراغبين في حضور الجمعية العامة عن طريق الحضور والتصويت الالكتروني التنسيق مع الشركة الكويتية للمقاصة للحصول على اسم المستخدم وكلمة السر لنظام الجمعيات العامة الالكتروني والتي تمكنه من الحضور والتصويت الالكتروني، وعلى السادة المساهمين الراغبين في حضور الجمعية العامة والتصويت المباشر مراجعة مقر الشركة الكائن في - المرقاب - شارع خالد بن الوليد - برج المزايا (1) - الدور (24) اعتبارا من يوم الاثنين 2026/03/09 من الساعة العاشرة صباحا وحتى الساعة الثانية والنصف مساءً لاستلام بطاقات وتوكيلات الحضور (ت: 22063358)

والله الموفق ،،،
رئيس مجلس الادارة

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
صدق الله العظيم
ينعى
مجلس إدارة
جمعية الصحافيين الكويتية
والأسرة الصحافية
المغفور له بإذن الله تعالى
الزميل المرحوم
صادق يلي أحمد إبراهيم بهبهاني
عضو جمعية الصحافيين الكويتية
والصحفي بجريدة كويت تايمز
الذي انتقل إلى رحمة الله يوم الأحد 2026/2/22
تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه
فسيح جناته وألهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان
إنا لله وإنا إليه راجعون